﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾

كلية التربية
المجلة التربوية
* **

الثقافة المجتمعية بين انتشار المدارس الخاصة وندرة الموارد المالية في مجتمع صعيد مصر

(ورقة عمل)

إعداد

أ.د / عماد صموئيل وهبه

أستاذ أصول التربية ووكيل كلية التربية
لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة جامعة سوهاج

المجلة التربوية. العدد الرابع والستون . أغسطس ٢٠١٩م

Print:(ISSN 1687-2649) Online:(ISSN 2536-9091)

مقدمة:

لقد أصبح التعليم الخاص واقعاً ملموساً لا يمكن تجاهله أو التقليل من شأنه في مصر، كما أصبحت المدارس الخاصة ظاهرة تعليمية تستحق الدراسة والبحث والتقويم، ولم يعد الأمر بالنسبة لها مجرد آراء موافقة أم رافضة لوجود هذه المدارس، وإنما تزايدت أعداد هذه المدارس من سنة لأخرى، وأصبحت يقبل عليها نسبة ليست قليلة من أفراد المجتمع.

ولقد شهدت منظومة التعليم في المجتمع المصري –بجميع أقاليمه ومحافظاته– في السنوات والعقود القليلة الماضية نمواً متزايداً في أعداد المدارس الخاصة ومعدلات إنشائها، بحيث أصبحت هذه المدارس عاملاً مؤثراً في المنظومة التعليمية برمتها في مصر، كما أصحبت تؤثر بشدة ولها انعكاسها علي النواحي الاجتماعية والتربوية والتعليمية وغيرها في المجتمع المصري.

ولذلك لم يعد دور التربويين والباحثين في المجالات التربوية والتعليمية مجرد إبداء الرأي في مدي شرعية وقبول هذه المدارس الخاصة من عدمه، وإنما في تقويم جوانب العملية التعليمية في هذه المدارس والكشف عن واقعها، بما يساعد في تحديد واقعية دورها التربوي والتعليمي، ومدي تكاملها مع مدارس التعليم الحكومي، ومدي مشاركتها في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية في المجتمع المصري.

إشكاليات المدارس الخاصة:

أن إشكالية المدارس الخاصة ترتبط اليوم بالواقع الإشكالي للتربية برمتها في المجتمع المصري، وبالتالي فإن تحليل هذه الظاهرة (أي المدارس الخاصة) والكشف عن واقعها ومضامينها الاجتماعية يشكل حلقة أساسية في اتجاه الكشف عن الأوضاع التربوية القائمة في المجتمع بإشكالاتها وتعقيداتها الاجتماعية.

وبعد مرور عقود من السنوات علي تجربة التوسع في إنشاء المدارس الخاصة في مصر، يصبح من الضروري مراجعة ما تحقق من هذه التجربة وفقاً للسياسات والفلسفة والأهداف التي أنشئت من أجلها، ودراسة ما تفرضه هذه المدارس من تحديات ومسارات ثقافية وتربوية مفارقة، وتأثير هذه التجربة وانعكاسها في مجال التعليم في المجتمع المصري.

كما أن الحديث كثيراً عن مشكلات التعليم العام والحكومي لا يعني بالضرورة أن التعليم الخاص لا يعاني من وجود مشكلات، فهو أيضاً توجد به كثير من المشكلات التعليمية وأن

اختلفت أحياناً عن مشكلات التعليم العام مثل: مشكلات المعلمين وقلة خبراتهم وضعف أجورهم، وضعف تأهيل الكثيرين منهم، والمشكلات السلوكية بين الطلاب، وما يتصل بمستوي المعلم وفاعلية العملية التعليمية ونتاجها وغيرها من المشكلات والقضايا التعليمية الأخرى.

ويري البعض إلي أن المدارس الخاصة لم تسهم بأي قدر من التجديد أو التطوير في مضمون العملية التعليمية ومحتواها، اللهم إلا في التعليم باللغة الأجنبية، وحتي هذا المجال لم يأت بجديد في تعليمه كلغة أو في تعليمه من خلال تدريس المواد التي تدرس بها (حامد عمار، ٢٠٠٥م: ١٦٠). بيد أن المدارس الخاصة يتمتع طلابها بقدر أوفر من مجالات النشاط المدرسي وممارسة الهوايات، نظراً لتوفر الأمكنة والمساحات المخصصة لها من ناحية، إلي جانب قدرات أولياء الأمور في تزويد أبنائهم بما تحتاجه تلك الأنشطة من ملابس خاصة ومعدات وأجهزة.

كما أن المدارس الخاصة تشكل تحدياً في التعليم المصري، حيث تحول التعليم إلي مجال للتجارة والعرض والطلب، وأصبح يتيح فرصاً أكبر للقادرين مادياً، ويضع مجالاً للتحلل من الشروط المتصلة بالسن المطلوب أو بقدراتهم علي مواصلة التعليم. كما أن قوانين ولوائح التعليم الخاص توجد بها الكثير من الثغرات التي تتيح الفرصة أمام أصحاب المدارس الخاصة لاستغلال الأسر وأولياء الأمور (علي عطية عثمان، ٢٠٠٦م: ص٨).

ونتيجة زيادة أعداد المدارس الخاصة ظهرت مشكلات وقضايا تتعلق بعدة أمور منها ما يتعلق بالتساهل في نظم وشروط القبول، واختيار المعلمين وتحديد أجورهم، والظروف التي يعملون في ظلها وطريقة تعامل أصحاب المدارس معهم، وفي علاقات المعلمين بالإدارة وقلة استمرارهم في العمل بالمدارس الخاصة، وفي تدخل بعض الأطراف غير المؤهلة تربوياً في إدارة المدارس الخاصة، وقلة الصلاحيات المعطاة لإدارة المدرسة لاتخاذ القرارات المناسبة (لميحة جودت عواد المناصير، ٢٠٠٩م: ٧٠٥، Bassett, P. F., 2015: 24).

ويحذر بعض التربويين من التوسع العشوائي في التعليم الخاص، والتزايد السريع في معدلات إنشاء المدارس الخاصة في البلاد حديثة العهد بهذا النوع من التعليم مثل مصر، فكثيراً من المدارس والجامعات الخاصة التي أقيمت علي هذا النحو تعاني من مشكلات أكاديمية وتعليمية ومادية، إلا أنها ما تزال تعمل وتخرج طلاباً وتصدر شهادات، ومخرجاتها

التعليمية تحتاج مزيد من التقييم حتي تتوافق مع مسيرة التنمية في المجتمع (جمال السيد عبد الوهاب، ٢٠١٢م: ٦٨، Hennery, E., 2008: 26).

كما تعاني المدارس الخاصة مثلها مثل المدارس العامة من عدة مشكلات، وأن اختلفت هذه المشكلات في مضمونها ودرجة تأثيرها، حيث يشترك كلاهما في مشكلات تعليمية عدة تتصل بالمناهج والمقررات ومستوي المعلم، كما أن المدارس الخاصة ما زالت تقليدية في ممارساتها، تغلب عليها ثقافة الذاكرة والتلقين والحفظ، وتستند إلى الامتحانات وحدها في الحكم على أداء التلاميذ، وتغيب عنها الرؤية التكاملية للمناهج، ولعمليتي التعليم والتعلم، والانعزال عن خدمة المجتمع غير الربحية، فضلاً عن التقويم التقليدي المنفصل عن سياق العملية التربوية والتعليمية (أحمد حسين الصغير ٢٠٠٩م: ٢٦٥، وعبد العاطي أحمد عبد العزيز، ٢٠٠٥م، ص م).

كما أن جودة العملية التعليمية ليست دائماً في صالح التعليم الخاص كما يدعي أحياناً بعض رجال التربية والتعليم، فكثيراً من المدارس الحكومية ثبت جدارتها وحققت نتائج عالية في مستوي خريجيها في جميع المراحل الدراسية (عبد المعين سعد الدين ٢٠٠٩م: ٦٥، و84 :William, D., 2009). كما أن هناك مدارس حكومية أخري إذا ما توفرت لها بعض الإمكانيات المادية لتفوقت في جودة أداء العملية التربوية بها، كما تفوق طلابها نظراً لمستوي طموحاتهم الاجتماعية والتعليمية المرتفعة عن طلاب المدارس الخاص.

فلسفة التعليم الخاص وتصاعد فكر الليبرالية وقوي السوق في المجتمع المصري:

تقوم فلسفة التعليم الخاص المعاصرة في كثير من الدول العربية ومن بينها مصر علي المزج بين فكر الخصخصة وفكر الليبرالية الاقتصادية الجديدة (New Economic Liberalism)، الأمر الذي أسفر عنه تغييرات ومستجدات عديدة في قطاع التعليم في هذه الدول، حيث تزايدت أهمية الأبعاد التجارية والسوقية في التعليم، وتغيرت الطبيعة الاجتماعية والتنموية للتعليم، فتراجع اعتبار التعليم كخدمة عامة من أجل عائد ومنافع اجتماعية، وتقلّصت فرص إتاحته لكل من يقدر عليه، وصار للتعليم عائداً مادياً كغيره من أشكال الاستثمار في السلع والخدمات. كما أنه في ظل الاتفاقية العامة للتجارة (GATS) أصبح التعليم بجميع مراحله أحد قطاعات تحرير التجارة في أسواق الخدمات، وبناء علي ذلك انتشرت ظاهرة الاتجار في التعليم، وظهرت شركات التعليم التي يتم تداول أسهمها في سوق

الأوراق المالية وغير ذلك من الظواهر المرتبطة بالتعليم الخاص (محيا زيتون، ٢٠١٣م: ١٥).

كما ترتبط فلسفة التعليم الخاص بفلسفة قوي السوق، حيث هناك عاملين يحددان الأوضاع الملائمة لعمل قوي السوق في مجال التعليم الخاص هما: أولياء أمور التلاميذ، والمعلمين والإداريين العاملين داخل المدرسة. كما يري البعض أنه في ظل خصخصة التعليم سوف تتاح الفرصة لأولياء الأمور لاختيار أفضل المدارس لأبنائهم، وكثيراً ما يتجهون إلي الابتعاد بأبنائهم عن المدارس غير الفعالة إلي مدارس ذات كفاءة تعليمية عالية، كما أن المعلمون والإداريون سوف يبذلون في ظل خصخصة التعليم أقصي جهد للاحتفاظ بالتلاميذ ومن ثم الحفاظ علي وظائفهم (Rebort, B. and Others, 2015: 16).

كما أن فكر الليبرالية الاقتصادية الجديدة أصبح يُشكّل الخلفية التي تفسر التوسع في التوجهات السوقية التي سادت أنظمة التعليم في بلدان عديدة من العالم ومن بينها مصر، فاقتصاديات الليبرالية الجديدة تبني علي عنصرين أساسيين: الأول إعادة تشكيل مفهوم الإنفاق العام للدولة، وتحديد مستوى معيّن من الإنفاق العام على التعليم والصحة وغيرها من الخدمات الاجتماعية، أما العنصر الثاني لهذا الفكر الليبرالي فيقوم علي مبدأ الاعتماد علي آليات السوق والقيم التجارية والسوقية في مجال التعليم، وتحرير التجارة في خدمات التعليم، والتوجه للقطاع الخاص باعتباره الأكثر قدرة على تقديم الخدمات عموماً، وأنه يحقق المنافسة التي ترفع من مستوى الكفاءة (Kilmister, A., 2014: 49). ومن ثم تعدّ خصخصة الخدمات التعليمية آلية محورية في تطبيق فكر الليبرالية الجديدة على التعليم.

وفي هذا الإطار أشار (Lynch, K., 2006: 41) أنه قد حدث انتقال لسياسات الليبرالية الجديدة في مجال التعليم من الدول الغربية إلى البلدان العربية ومن بينها مصر، وأنه علي الرغم من أن اتخاذ القرارات بشأن المستجدّات والتغييرات في أنظمة التعليم العربية تقع مسؤوليته في الأساس على السلطات الوطنية التي تتخذ القرار في كل دولة، فهذا لا يستبعد تأثر متخذي القرار في البلدان العربية بالتغييرات التي سادت المناخ العالمي، وكذا توصيات وتوجيهات المؤسسات المالية الدولية ذات النفوذ التي ترجمت فكر الليبرالية الاقتصادية الجديدة إلى حزمة من السياسات أطلق عليها (سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي) وقدمتها

إلى الكثير من البلدان العربية والنامية، باعتبارها الحل الوحيد لمشكلاتها الاقتصادية، والسبيل المؤكد لتدفق الاستثمارات والمساعدات الدولية إليها.

كما ترتبط فلسفة التعليم الخاص بالفكر الليبرالي وفلسفة الاختلاف الثقافي بين المجموعات السكانية التي يتكون منها سكان البلد الواحد، وقد يكون هذا الاختلاف عرقياً أو لغوياً أو اجتماعياً أو دينياً، وبالتالي فقد ينشأ عن هذا الاختلاف نوع من الطلب الخاص علي التعليم والسعي إلي نوعيات معينة من هذا التعليم، وأحياناً يكون هناك حرص من أولياء الأمور علي إبقاء أبنائهم في إطار طبقتهم الاجتماعية، أو مثلاً الرغبة في إلحاق البنات بمؤسسات تعليم لا تطبق سياسة الاختلاط بين الجنسين.

كما أن التعليم الخاص يتمشي مع فلسفة التنافسية ويعزز مبادئها، وذلك يصب في صالح أطراف عدة من بينها الطلاب وأولياء الأمور والمعلمون وأصحاب الأعمال ورجال التربية والتعليم، فالتنافسية أصبحت أحد سمات العصر وثوابته، وتحقيق مبادئها إنما يزيد جودة العمل التعليمي والمجتمعي ككل (خالد حسن الحريري، ٢٠٠٩م: ٢٣).

وتكشف التحولات التي حدثت في فلسفة وأنظمة التعليم الحالية في بلدان متعددة ومن بينها مصر منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين عن التراجع الحاد في معدلات الإنفاق العام والحكومي علي التعليم، كما أصبح الشكل الحالي للمدارس والمؤسسات التعليمية الخاصة التي تنشأ في ظل سيادة فكر الليبرالية الجديدة لا يعتمد على دعم الحكومة، ولا على مبدأ التبرع والعمل الخيري أو الأهلي (المؤسسات غير الساعية للربح)، حيث تدار حالياً هذه المدارس والمؤسسات التعليمية الخاصة وفقاً لنمط أنشطة الأعمال (أي سعياً وراء الربح)، وبالاعتماد على الرسوم الدراسية كمصدر رئيس للتمويل (Bjarnason, S. and Others, 2009: 68).

وبذلك تتأسس فلسفة المدارس الخاصة علي فكر الليبرالية ومبادئ الإيمان بالفرد، وتوفير الحرية في كل مجالات الحياة، وإقامة الحياة علي مبادئ التنافس واحترام الجهود الفردية، ويظل الباب مفتوحاً أمام الأفراد ليتعلموا ويتحركوا ويعددوا مراكزهم وأدوارهم داخل المجتمع.

وفي ظلّ هذه الفلسفة للتعليم الخاص، فإن مبدأ التعليم كخدمة عامة يمكن أن يتراجع أكثر فأكثر نتيجة تزايد الصبغة التجارية وسيطرة هدف الربح. كما أن العولمة المقترنة بفكر

الليبرالية الجديدة سوف تستمر في تغيير طبيعة ودور الدولة، فيتراجع دور الدولة في مجال التعليم والخدمات الاجتماعية عموماً، ويحلّ محلها القطاع الخاص المحلي والأجنبي، الذي يستمدّ نفوذه من قوة السوق المحلي والعالمي وتأثير مؤسسات العولمة، وليس من قوة وتأثير المجتمع المحلي وحاجاته الوطنية والقومية.

موقف المدارس الخاصة في مصر ما بين قوي التأييد وقوي الرفض:

تُعد قضية التعليم الخاص والمدارس الخاصة من أكثر الموضوعات –بل وأشدها– إثارة للجدل والنقاش بين التربويين والكُتاب والباحثين وغيرهم، وكثيراً ما تنقسم الآراء ما بين مؤيد للمدارس الخاصة ومعارض لها، ويرجع ذلك إلي أن التعليم الخاص أصبح يفرض وجوده علي جميع دول العالم باختلاف توجهاتها وفلسفتها في الحياة.

ويشير أنصار خصخصة التعليم إلي أن التعليم الخاص يساعد في حل مشكلة عجز حكومات الدول عن تمويل التعليم وزيادة المشكلات المالية لمؤسساته، وبالتالي فإن تدخل القطاع الخاص في إنشاء والإنفاق علي مؤسسات التعليم إنما يخفف العبء المالي الملقي علي عاتق الدول والحكومات (أسماء أحمد خلف حسن، ٢٠١١م: ١٧٦). كما أن انخفاض جودة التعليم في كثير من المدارس الحكومية، وسوء التنظيم في معظمها، وضعف انتظام التلاميذ في الحضور، وسوء استخدام موارد البيئة ومصادر التعليم، ساعد في تشجيع المدارس الخاصة والتوسع في إنشائها.

كما يشير أنصار خصخصة التعليم إلي أن النظامين الاقتصادي والاجتماعي والتوجه نحو الانفتاح الاقتصادي والاقتصاد الحر واقتصاد السوق في كثير من الدول العربية ومن بينها مصر أدي إلي ظهور فئات اجتماعية لديها فوائض مالية ضخمة وتطلعات للحصول علي فرص تعليمية متميزة لأبنائهم، وهذا أدي بدوره إلي زيادة الطلب علي التعليم الخاص والتوسع في إنشاء المدارس الخاصة.

وفي هذا الشأن يري البعض في تأييده لفكرة التعليم الخاص وخصخصة التعليم أن الخدمات الحكومية خاصة في مجال التعليم لا يوثق بها، وأنها لا تعني أكثر من تدخل بيروقراطي يعيق العمل، وهذا الشك والتقليل في قدرة المؤسسات التعليمية الحكومية علي تقديم خدمة جيدة للمواطنين يشكل دافعاً قوياً للاتجاه إلي التوسع في التعليم الخاص،

فالبيروقراطية في الأجهزة الحكومية والمدارس العامة قد تكون عاملاً رئيساً في ضعف الأداء، إلي جانب سوء إنفاق المال العام (Murphy, J. and Others, 2009: 5).

كذلك تزايد القناعة بأن تمويل التعليم ينبغي أن يكون مسؤولية المجتمع كله، بقطاعية الخاص والعام وليس مسئولية الحكومة وحدها، كما أن التوجه نحو الخصخصة في التعليم – كما يري البعض– له فوائد عدة من بينها: تقليص دور الحكومة في التمويل والتوظيف وتحويله للقطاع الخاص. كما يساعد التعليم الخاص في تنمية روح المنافسة بين مؤسسات التعليم، من خلال إنشاء تخصصات جديدة يحتاجها المجتمع، واستخدام أساليب تعليمية متطورة وتبني نظم إدارية عالية الكفاءة (علي أحمد مدكور، ٢٠١٢م: ١١١).

كما يري أنصار التعليم الخاص أن مجانية التعليم الحكومي أدت إلي التأثير السلبي علي نواحي الكم والكيف في العملية التعليمية داخل المدارس الحكومية، من خلال قبول أعداد ضخمة من الطلاب تفوق قدرات المدارس الحكومية وحجراتها ومعاملها وإمكانياتها البشرية والمادية.

أما من يعارضون التعليم الخاص ومن يرفضون الاتجاه نحو خصخصة التعليم فيرون أن هناك اعتقاد خاطئ بين أولياء الأمور بأن الرسوم والمصاريف الدراسية الباهظة التي يدفعونها للمدارس الخاصة هي ضمان لنوعية عالية من الخدمات التعليمية تقدم لأبنائهم داخل هذه المدارس. كما أن الرأي بأن التعليم الخاص يوفر لخريجيه فرص أفضل للعمل، ويفتح أمامهم سوق العمل ويساعدهم في مزاولة مهن أرفع مكانة وأعلي أجراً، هو رأي لا يأخذ في اعتباره مدي تفوق هؤلاء الخريجين من عدمه أو ضمان كفاءتهم العلمية والمهنية، بقدر ما يشير إلي نفوذ ذويهم، واتجاه معظم هؤلاء الخريجين للعمل في مؤسسات ذويهم وآبائهم الخاصة وهي وظائف مضمونة بحكم القربي والوراثة.

كما أن القول بأن مؤسسات التعليم الخاص لا تهدف لتحقيق الربح هو مجرد شعار يخفي من وراءه الغرض الحقيقى للتعليم الخاص، وهو سعي أصحاب المدارس الخاصة لتحقيق أرباحاً سريعة ومتزايدة، فأصحاب هذه المدارس لا يكتفون فقط باسترداد النفقات وهامش ربح، وإنما يسعون بكل السبل للاستفادة المادية واستغلال الطلاب وأولياء أمورهم من خلال فرض رسوم دراسية عالية (أعلي من المحدد من جانب الإدارات والمديريات التعليمية)، وتحصيل أسعار مرتفعة للكتب الدراسية وفرض نوعية معينة من الزي المدرسي يتم شرائه من

المدرسة ذاتها بأسعار مبالغ فيها، وكذلك الربح من الرحلات المدرسية والمقصف المدرسي وغير ذلك.

كما أن الإفراط في التعليم الخاص والتوسع في إنشاء المدارس الخاصة يؤدي لا محالة إلي الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بين المستفيدين من التعليم، والإخلال بمبدأ التزام الدولة بمجانية التعليم، وزيادة الفروق بين المدارس الحكومية والمدارس الخاصة لصالح المدارس الخاصة، وهذا يؤثر بالسلب علي العملية التعليمية برمتها في المجتمع المصري (ميادة محمد فوزي الباسل، ٢٠٠١م: ١٨٦). فالتعليم من الخدمات السيادية التي لابد من مشاركة الدولة في تقديمها والإشراف عليها، كما أن تدخل الدولة في التعليم ضروري لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، فالصلة بين الدولة والتعليم الإلزامي صلة بديهية لا يمكن نكرانها، والدولة هي الجهة الوحيدة التي تمتلك السلطة لجعل التعليم إلزامياً.

أما عن القول بأن المشكلات التي يعاني منها النظام التعليمي هي الداعية إلي خصخصة التعليم والاتجاه إلي المدارس الخاصة، فهذا مردود عليه فكثير من المشكلات الخاصة بالمباني وصيانتها، وضعف مستوي المعلمين واحتياجهم لإعادة التأهيل والتدريب، وضعف أساليب التقويم وطرائق التدريس، وعدم استقرار الإدارة التعليمية وغيرها من المشكلات التعليمية قد استطاعت المدارس العامة والحكومية التغلب علي عدد كبير منها نتيجة سعيها نحو الحصول علي الاعتماد التربوي من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد.

كذلك فإن الاتجاه للخصخصة وانتشار التعليم الخاص كثيراً ما يضيق من فرص المشاركة الشعبية والنقابية في المجتمع بطرق متعددة منها: إضعاف تأثير المنظمات والاتحادات والنقابات المهنية التي تطورت عبر الزمن بصفتها آليات الدفاع عن حقوق العاملين في التعليم ورفع مستوياتهم المادية والأدبية، كما تؤدي الخصخصة في التعليم إلي التنوع في القيم الثقافية، وإضعاف روح العمل الجماعي المشترك في المجتمع نتيجة ظهور الفوارق الطبقية والمجتمعية المتزايدة التي تنجم عن وجود ازدواجية في البيئة التعليمية (ملكة أبيض، ٢٠٠٠م: ١٤٧).

كما أن تغليب الجانب المادي في التعليم الخاص علي الجانب التعليمي قد أدي إلي وجود حالة من عدم التوازن بين الرسالة التعليمية والمكاسب المالية، مما أثر ويؤثر على

الطالب بالدرجة الأولى، فضلاً عن وجود حالة من غياب الأمن الوظيفي للمعلمين وأعضاء هيئة التدريس في المدارس الخاصة، وشعورهم بالتهديد بفقدان وظائفهم (هالة عبد القادر صبري، ٢٠٠٩م: ٥٦).

وعلي الرغم من الشعارات السائدة حالياً عن: حرية الاختيار، وحرية التعليم، وأن السوق هو الحل لمشكلات الإنفاق والموارد البشرية والتعليم والتدريب وغيرها، إلا أن حرية السوق في التعليم والتعامل مع التعليم كسلعة تخضع لقوي السوق وقوي العرض والطلب يجعل من متغير امتلاك القوة المادية والاقتصادية أو الافتقار إليها شرطاً أساسياً ومحكاً رئيساً لتوافر الفرص التعليمية من عدمها. كما أن التعليم في جوهره يجب ألا يترك لقوي السوق وتحولاته، كي لا يصبح مقتصراً علي القلة ومن أجل القلة.

كما أن من يرون أن إخضاع التعليم لقوي السوق وقوي العرض والطلب يجعل الطلاب أكثر دأباً علي متابعة سوق العمل، وأكثر حرصاً علي اختيار تخصصاتهم التعليمية بعناية، وعلي الاستعداد التام للعودة إلي التعليم وإعادة التدريب والتأهيل علي المهارات الجديدة التي يحتاجها سوق العمل، فهذا القول مردود عليه حيث أن نجاح هذا الاتجاه يعتمد علي أمور خارج نطاق النظام التعليمي، وخارج عمليات التعليم والتعلم (علي أحمد مدكور، ٢٠١٢م: ١٠٤). وهنا تكمن المشكلة، في أنه قد يتم إغفال موقع الثقافة المجتمعية، والولاء والانتماء الوطني والإنساني من هذه المتطلبات المادية الجارفة لتحقيق نظرية السوق، والتي كثيراً ما لا تعمل حساباً لأي شيء خارج نطاق حسابات الأرباح والخسائر وتحقيق المكاسب المادية السريعة والهائلة. فالتعليم للجميع هو الأساس لتحقيق المجتمع القائم علي المعرفة والثقافة والعلم والحضارة.

كما يرى البعض أن المدارس الخاصة تشكل وضعاً مقلقاً لدي الكثيرين وخاصة واضعي السياسة التعليمية، فالعلاقة بين المال والجوانب الأكاديمية والتعليمية ما زالت غير واضحة المعالم، كما أن أزمة التعليم الخاص في جانب بارز منها تتمثل في سيادة منطق الربح وتعظيم الأرباح، رغم أن التربويين الأوائل الذين تبنوا فكرة إنشاء المدارس الخاصة تطلعوا إلى نموذج غير ربحي (وليد المعاني، ٢٠٠٨م: ٧).

والقول بأن التعليم الخاص وحده يتوفر له الجودة والتميز والنوعية المطلوبة، هو قول يفتقد الدقة أحياناً وهذا المعنى غير دقيق، فلا المدارس الحكومية فاشلة أمام المدارس

الخاصة، ولا المدارس الخاصة معنية وحدها بالجودة والنوعية، فلكل نصيبها من السلبيات والإيجابيات معاً، فحين تعنى المدارس الخاصة عناية جيدة بتدريس اللغة الإنجليزية، فقد يعتقد البعض أن المدارس التي تركز علي تدريس اللغة الإنجليزية هي مدرسة تتمتع بالقوة والجودة، مع أن الربط هكذا سبب ونتيجة ليس ربطاً منطقياً، ولا موضوعياً، حيث أن المستوى التعليمي يجب أن يقاس بمستوى الطلاب في مجمل المواد الدراسية في اللغة العربية والرياضيات والعلوم بالإضافة للغة الإنجليزية (يوسف عبد الغفار، ٢٠١٠م: ١٥).

كما أنه لا يمكن الحكم القاطع علي التعليم الخاص بأنه الطريق الأفضل للتعليم دائماً، ما دام الأمل في إصلاح المدارس الحكومية يمكن تحقيقه بشيء من التخطيط الجيد والتنظيم الفعال والجهد والإخلاص في العمل.

وما بين وجهات النظر المؤيدة والمعارضة للمدارس الخاصة، وما تم توجيهه للتعليم الخاص من انتقادات، وما أُخذ عليه من مآخذ، يمكن القول بأن المدارس الخاصة قد أصبحت تشكل عنصراً مهماً في قطاع التعليم المصري، لا يمكن تجاهله أو التقليل من أهمية دراسة آثاره الاجتماعية والتعليمية.

ثقافة مجتمع الصعيد بين انتشار المدارس الخاصة وندرة الموارد المالية:

يمثل مجتمع الصعيد في مصر أهمية بالغة سواء من حيث عدد السكان حيث يعيش فيه حوالي ٣٠% تقريباً من إجمالي سكان مصر، وهو من مصادر القوى العاملة لكافة القطاعات، ولهذا كان من الضروري الاهتمام بمجتمع الصعيد وتنميته، ولعل أحد مجالات ومداخل تنمية مجتمع الصعيد هو التعليم.

وقد اظهر ترتيب المحافظات في مصر من حيث نسبة الفقر أن محافظات الصعيد تحتل المقدمة من حيث المحافظات الأعلى فقراً، حيث يعد الفقر في محافظات الصعيد في مصر مشكلة متعددة الأوجه والملامح، ويرتبط أول هذه الأوجه بتناقص متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية سنة بعد أخري، والذي بلغ في الفترة من ٢٠١٠م: ٢٠١٥م أقل من ١,٢ قيراطاً، وكذلك التوزيع غير المتكافئ لهذه الأرض، فما يقرب من ٩٣% من مجموع ملاك الأراضي لا تتجاوز ملكياتهم فداناً واحداً وتمتلك هذه الشريحة نصف مساحة الأراضي الزراعية، في حين أن النصف الأخر يمتلكه ٧% فقط من مجموع الملاك، حيث إن نسبة

٧% الباقية يملكون مساحات واسعة، مما أدي إلي زيادة حدة وانتشار الفقر في محافظات الصعيد (معهد التخطيط القومي، ٢٠١٦م).

ومن المعروف أن ظاهرة الفقر لا يقتصر وجودها علي منطقة أو دولة أو مدينة دون غيرها، وإنما هي ظاهرة عالمية موجودة في كثير من مناطق ودول وقارات العالم، ولكن ما يختلف في هذه الظاهرة هو درجة شدتها وآثارها التي تتركها علي الفرد والمجتمع، وفي كل الأحوال فأن الأمر يتوقف علي عدة عوامل من بينها الطريقة التي تقاس بها ظاهرة الفقر، فهناك من يربطها بتدني مستوي دخل الفرد عن معدلات عالمية معينة، حيث حدد (البنك الدولي The World Bank, 2014: 35) خط الفقر عند دخل أقل من دولارين يومياً للفرد في المتوسط، كما يربط البعض ظاهرة الفقر بنصيب الفرد من الخدمات والتسهيلات والمزايا التي يقدمها المجتمع لأفراده، وأحياناً يربط البعض الفقر بمدي قدرة الأفراد علي المشاركة والتأثير في قرارات المجتمع والحكومة.

وفي هذا الإطار يشير (تقرير التنمية البشرية في مصر، ٢٠١٦م) إلي أن الفقر في الدول النامية ومن بينها مصر ظاهرة لها بعدين أساسين هما: فقر الدخل الذي ينصرف إلي عدم كفاية الموارد المتاحة في الدولة عن تأمين مستوي معيشة مناسب اجتماعياً لأفرادها، وفقر القدرة الذي ينصرف إلي تدني مستوي قدرات الإنسان إلي حد يمنعه من المشاركة في عملية التنمية وفي جني ثمارها (معهد التخطيط القومي، ٢٠١٦م).

كما أشارت تقارير التنمية البشرية المتعاقبة خلال فترة التسعينات وبداية القرن الحادي والعشرين أن ما يقرب من ٢٧% من سكان مصر يعيشون تحت خط الفقر خاصة في محافظات الصعيد وجنوب مصر، وأن ١١% من الأفراد يمكن اعتبارهم في حالة فقر مدقع، ويوجد ما يقرب من خمس سكان مصر يعيشون في فقر معتدل، وأن كان هناك تفاوتاً في توزيع الفقراء بين محافظات الوجه البحري ومحافظات الوجه القبلي والصعيد بنسب ٣٦% و٤٨% علي التوالي من إجمالي الفقراء في مصر.

ولقد ساهمت كل هذه الأوضاع المجتمعية الراهنة داخلياً وخارجياً في تغيير التركيبة الاجتماعية في مجتمع صعيد مصر، لأن التركيبة الاجتماعية تتشكل وتتكون في إطار الأوضاع القائمة، كما أن التحولات المختلفة في مجتمع الصعيد اليوم يدعو إلى مزيد من الدراسة والتشخيص والتحليل لرصد الظواهر الجديدة في هذا المجتمع، ولا يجب أن يقتصر

الأمر على البحث والدراسة والتشخيص بل يجب أن توضع في بؤرة اهتمام السلطات المعنية بالدولة خاصة التنفيذية والتشريعية، والعمل على استكمال كل مقومات تنمية مجتمع الصعيد ليعم الخير على المجتمع المصري ككل.

ويشهد مجتمع الصعيد عدداً من الأوضاع الراهنة في المجال الاقتصادي تتمثل في تزايد أعداد العاطلين عن العمل في السنوات الأخيرة، خاصة من الشباب المتعلم، وتناقص مساحة الأرض الزراعية التي في حيازة الأسرة بحيث لم تعد تتناسب مع قوة العمل الزراعي، والهجمة الشرسة على الأراضي الزراعية وزراعتها بالمباني الخرسانية بدلاً من المزروعات، وقلة الاستثمارات الموجهة للصعيد لإقامة مشروعات قادرة على استيعاب العمالة، حيث أن معظم الاستثمارات كانت توجه إلى المدن الجديدة والمناطق الحضرية، وبالتالي حرم الصعيد من توفر مجالات لفرص عمل جديدة، وهجرة نسبة كبيرة من القوي البشرية داخلياً إلي القاهرة والإسكندرية وغيرها، وخارجياً إلي دول النفط خاصة في الخليج العربي، ولم تعد الزراعة هي النشاط الاقتصادي الغالب بل هجرها حتى من تربوا فيها، وتنامي الأنشطة الهامشية على حساب الأنشطة الإنتاجية حيث زاد التوجه إلى أعمال السمسرة والتجارة والمضاربة على أراضي المباني والأراضي الزراعية، والتي تحقق مكاسب كبيرة للقائم بها دون أي إضافة حقيقية إلى الاقتصاد المصري، ولهذا يلاحظ أن رياح التحضر الزائف قد هبت على مجتمع صعيد مصر.

وقد حدثت عديد من التغيرات في التركيبة الاجتماعية في مجتمع صعيد مصر خاصة مع بداية الألفية الثالثة، فتحولت وتبدلت هذه التركيبة الاجتماعية وأصيبت بكثير من التغيرات التي يمكن رصد بعضها علي النحو التالي (الخولي سالم إبراهيم، ٢٠١٣م: ١٢-١٣):

- **اتساع المسافة بين الطبقات الاجتماعية في مجتمع الصعيد وزيادة عددها، وأصبح التدرج الطبقي في مجتمع الصعيد يشبه إلى حد كبير التدرج الطبقي الاجتماعي في مجتمع المحافظات الحضرية من حيث عدد طبقاته الاجتماعية، واتساع المسافة بين الطبقات.**
- **لم تَعد ملكية الأرض الزراعية والانتساب لعائلة معينة الأساس في تحديد الوضع الطبقي بل دخلت محددات جديدة أهمها: حجم الثروة المادية لدى الشخص والتي حصل عليها بأي طريق شرعي أو غير شرعي، وامتلاك المشروعات والتعليم وشغل المناصب القيادية والعمل بالسياسة وغيرها.**

- من العوامل التي ساعدت على إضعاف التركيبة الاجتماعية خاصة في مدن وعواصم محافظات الصعيد هي إعلاء المصالح الشخصية والنزاعات الفردية على مصلحة الجماعة والعائلة، وتحرر الشباب من سيطرة الأسرة خاصة في الاختيار الزواجي، والذي كان يتم من داخل العائلة، أو حتى من العائلات الأخرى بالقرية، وهو ما كان يدعم الروابط ويقوى من التركيبة الاجتماعية بعلاقات النسب والمصاهرة إضافة إلى علاقات الدم، وأصبح الزواج سواء من خارج العائلة أو من خارج القرية هو السمة الغالبة للاختيار الزواجي في مجتمع الصعيد.
- حدوث مزج ثقافي واجتماعي بين الريف والحضر داخل مجتمع الصعيد، وبالتالي خرج مجتمع الصعيد عن هويته الثقافية المعروفة عنه، حيث أصبح الكثير من أهالي الصعيد يقلدون ما يرونه من أهالي المحافظات الحضرية، وما يرونه في وسائل الإعلام وما يشاهدونه في بعض سلوكياتهم وتصرفاتهم وفي قراراتهم التي تخص تعليم أبنائهم.
- عاني مجتمع صعيد مصر من ارتفاع معدلات الفقر فيه أكثر من محافظات الوجه البحري والقاهرة، وقد زادت دائرة الفقر وتضاعفت معدلاته في مجتمع الصعيد في السنوات الأخيرة وفقاً لأحدث (إحصائيات التنمية البشرية في مصر، ٢٠١٥م) حتى وصلت في بعض محافظات الصعيد إلى حوالي ٧٠% من عدد السكان.

وعلي الرغم من ذلك فهناك ملاحظات يمكن الخروج بها من معايشة مجتمع الصعيد بصفة خاصة والمجتمع المصري بصفة عامة وهي أنه مجتمع التناقضات، حيث أنه من المفترض مع ارتفاع معدلات الفقر أن يزداد الترشيد في الاستهلاك والحد من البذخ والإسراف، لكن ما يحدث هو العكس، ويكفي دليلاً على ذلك من التوسع في إنشاء المدارس الخاصة للغات أو المدارس الخاصة العادية خاصة في المدن والمراكز والقري الكبري، حيث المغالاة الشديدة في مصروفاتها الدراسية، وتبدأ بالرسوم الدراسية التي يدفع معظم نسبتها في بداية العام الدراسي، ثم تكاليف الزي المدرسي الذي يرتفع سعره بطريقة مبالغ فيها، وغالباً ما يتم سداد كل هذه المصروفات للمدارس الخاصة من خلال جزء كبير من تحويلات الآباء الذين يعملون بالخارج، والذين يلحقون أبنائهم بالمدارس الخاصة من قبيل التباهي والتفاخر أمام الآخرين، واعتقاداً منهم بأنهم يحققون لأولادهم ما حرموا منه في مراحل عمرهم السابقة.

فضلاً عن ما أحدثته الهجرة الخارجية لنسبة كبيرة من الشباب وأهالي الصعيد من إعادة تشكيل التركيبة الاجتماعية لمحافظات ومدن وقري صعيد مصر.

ورغم الحالة الاقتصادية المتدنية في مجتمع محافظات الصعيد فإن عدد المدارس الخاصة في تزايد مستمر، فبعد أن كانت هذه المدارس في عام ١٩٦٠م لا يتعدي عددها علي سبيل المثال: (٥) مدارس في محافظة أسيوط، و(٣) مدارس في محافظة سوهاج، و(٣) مدارس في محافظة بني سويف، و(٤) مدارس في محافظة المنيا، أصبح عدد هذه المدارس الخاصة في العام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٧م يبلغ (١٩٠) مدرسة في محافظة بني سويف، و(٢٣٥) مدرسة في محافظة المنيا، و(٢٦٤) مدرسة في محافظة أسيوط، و(١٥٧) مدرسة في محافظة سوهاج، و(٨٣) مدرسة في محافظة قنا، و(٧٤) مدرسة في محافظة البحر الأحمر، و(٢٩) مدرسة في محافظة الأقصر، و(٤١) مدرسة في محافظة أسوان. كما تزايد العدد الإجمالي لهذه المدارس من (٥٥) مدرسة خاصة تقريباً في ميحافظات الصعيد في عام ١٩٨٥م ليصل إلي ما يقرب من (١٠٧٣) مدرسة خاصة في العام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٧م (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٨م: ص م).

وبذلك يتضح تزايد عدد المدارس الخاصة بشكل واضح في محافظات الصعيد وتضاعفها عشرات المرات في السنوات القليلة الماضية، علي الرغم انخفاض المستوي الاقتصادي ومستوي المعيشة عامة للسكان في هذه المحافظات، وتصنيف كثير من محافظات الصعيد باعتبارها من أفقر المحافظات والمناطق في مصر.

رؤي تحتاج التنفيذ فيما يتعلق بقضية التعليم الخاص في مصر:

١- التأكيد علي أن الهدف الأساسي للمدارس الخاصة يجب أن يتركز حول المشاركة في تعليم أبناء المجتمع المصري مع المدارس الحكومية، وأن الخصخصة في التعليم عملية إنسانية بالدرجة الأولي وليست مجرد عملية استثمارية هادفة للربح والتكسب، فخريج المدرسة هو إنسان وليس سلعة، وأن الإنسان هو صانع التنمية وغايتها، وأن التنمية يجب أن تقوم علي أسس ومعايير ثقافية واجتماعية وتعليمية متوازنة.

٢- تضمين أهداف المدارس الخاصة أهدافاً تتعلق بالتعاون مع الهيئات والمؤسسات التربوية والمجتمعية للمشاركة في معالجة المشكلات والقضايا التربوية والتعليمية في المجتمع، وخدمة البيئة المحيطة، وإقامة شراكة فاعلة وعلاقات تعاون بين المدارس

الخاصة والمدارس العامة، بما يفيد طبقات المجتمع المختلفة خاصة محدودي الإمكانيات، ويسهم في تبادل الخبرات التعليمية.

٣- التأكيد علي أن الهدف الربحي في المدارس الخاصة يجب أن لا يطغي علي الأهداف التربوية والتعليمية، ولا يؤثر سلباً علي مخرجات هذه المدارس.

٤- التأكيد علي أن دور التعليم الخاص في مصر يتركز في بعض الجوانب مثل: توسيع فرص القبول للطلاب، وسد الفجوات العلمية والتعليمية في التعليم العام، والتوزيع الجغرافي للخدمات التعليمية الخاصة لخدمة المناطق البعيدة والتي لا يوجد بها مدارس خاصة.

٥- تركيز رؤي وخطط تطوير التعليم في مصر علي إيجاد حالة من التنافس الإيجابي بين مؤسسات التعليم العام ومؤسسات التعليم الخاص، والتأكيد علي دعم العدل الاجتماعي وديمقراطية التعليم، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في مواجهة تحكم أصحاب الثروة ورأس المال في التعليم وسياساته.

٦- زيادة عدد المشرفين والإداريين التربويين في إدارات التعليم الخاصة بالمديريات والإدارات التعليمية بما يكفي لمتابعة المدارس الخاصة وزيادة الرقابة المالية والإدارية عليها، والمشاركة في حل مشكلات معلميها وأولياء الأمور فيها. وإعداد تقارير دورية عن كل مدرسة، وكذلك الإطلاع علي خبرات المعلمين ومؤهلاتهم ومدي مناسبتهم للعمل بالتدريس، وإبداء الملاحظات علي النشاطات بالمدرسة، ومدي تطبيق شروط الالتحاق وإجراءات القبول بالمدرسة.

٧- اشتراك نقابة المهن التعليمية في حماية حقوق وحريات معلمي المدارس الخاصة، وفي المطالبة بحقوقهم المادية والمعنوية، وكذلك مشاركة مجالس الأمناء في تحقيق التوازن بين مصالح أصحاب المدارس الخاصة ومصالح معلميها.

٨- التشدد في إعطاء التراخيص لإنشاء المدارس الخاصة، وحصرها علي التربويين المؤهلين أو الشركات التي تستعين بتربويين لإدارة المدرسة والإشراف عليها، وإجراء دراسات لتقويم المدارس الخاصة القائمة وتحديد مستواها، وتحديد جوانب القوة والضعف فيها.

٩- اشتراط عند فتح المدارس الخاصة توافر بنية تنظيمية متكاملة تشمل علي الأقل: مجلس إدارة مسئول عن الإدارة العلمية والتعليمية والمالية، ومجلس أمناء مفعل يضم نسبة من أصحاب الكفاءة والخبرة في العمل التعليمي والأكاديمي، ولوائح للنظام الأساسي وللشئون المالية والإدارية، ولوائح لشئون الطلاب، ولوائح للمعلمين والعاملين بالمدرسة، وتحديد الموازنة وأوجه الصرف وبنوده، والضمانات القانونية التي تقدمها المدرسة لحفظ حقوق الطلاب والعاملين فيها في حالة قصور المدرسة عن الوفاء بالتزاماتها التعليمية والتربوية.

١٠-اقتراح آلية لتمكين المواطنين المستفيدين بالخدمات التعليمية للمدارس الخاصة من ممارسة دور أكبر في مراقبة الأداء التعليمي داخل هذه المدارس، علي أن يتم تقنين هذه الأدوار بشكل يتيح واقعية وموضوعية وفاعلية هذه الرقابة، وبما يساعد في ضبط فعاليات العمل داخل المدارس الخاصة.

١١-تعاون المدارس الخاصة مع نقابة المهن التعليمية في الموضوعات التي تهم المعلمين والعاملين بهذه المدارس، وإطلاع الجهات التعليمية والمؤسسات المجتمعية بجهودها التعليمية والمجتمعية.

وفي النهاية يجب إدراك أنه في ظل التطورات والضغوط العالمية والمحلية سوف ينمو التعليم الخاص بشدة وتتضاعف معدلات إنشاء المدارس الخاصة، بل أن التعليم الحكومي نفسه قد يواجه في المستقبل القريب ضغوطاً متزايدة للحد منه ومن ميزانياته المتضاعفة، ولذلك تظهر الحاجة الشديدة إلي إحداث توازن بين هذا الانتشار السريع للمدارس الخاصة، وبين الحفاظ علي ما تبقي من ديمقراطية التعليم وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في المجتمع المصري.

المراجع:

١- أحمد حسين الصغير (٢٠٠٩م)، "الإصلاح المدرسي بين مقتضيات الواقع وتحديات المستقبل: دراسة ميدانية في دولة الإمارات العربية المتحدة"، **المجلة التربوية، كلية التربية، جامعة سوهاج،** العدد (٢٥)، يناير ٢٠٠٩م.

٢- أسماء أحمد خلف حسن (٢٠١١م)، "التخطيط الاستراتيجي لمواجهة بعض قضايا التعليم الجامعي في مصر في ضوء التغيرات المعاصرة"، **رسالة ماجستير**، كلية التربية، جامعة سوهاج.

٣- جمال السيد عبد الوهاب (٢٠١٢م)، **التعليم الخاص: أهدافه ومخاطره**، القاهرة: دار نهضة مصر.

٤- حامد عمار (٢٠٠٥م)، "السياق التاريخي لتطوير التعليم المصري: مشاهد من الماضي والحاضر والمستقبل"، **دراسات في التربية والثقافة**، القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب.

٥- خالد حسن الحريري (٢٠٠٩م)، "التنافسية في التعليم الجامعي وقيم التقدم"، **المؤتمر العام السابع (التنافسية في التعليم الجامعي)**، صنعاء، جامعة صنعاء، مايو ٢٠٠٩م. www.26sep.net/articles.php?id.

٦- الخولي سالم إبراهيم (٢٠١٣م)، **التركيبة الاجتماعية والأوضاع الراهنة في الريف**، القاهرة: كلية الزراعة، جامعة الأزهر.

٧- عبد العاطي أحمد عبد العزيز (٢٠٠٥م)، دراسة مقارنة للتعليم الجامعي الخاص في كل من مصر وإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، **رسالة ماجستير**، كلية التربية بسوهاج، جامعة جنوب الوادي.

٨- عبد المعين سعد الدين هندي (٢٠٠٩م)، **التحولات الاقتصادية وقضايا التربية المعاصرة**، كفر الشيخ: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع.

٩- علي أحمد مدكور (٢٠١٢م)، **الاستثمار في التعليم بين خبرات الماضي ومشكلات الحاضر وتصورات المستقبل**، القاهرة: دار الفكر العربي.

١٠- علي عطية عثمان (٢٠٠٦م)، فلسفة التعليم الخاص وأبعاده الاجتماعية خلال النصف الثاني من القرن العشرين في جمهورية مصر العربية، **رسالة ماجستير**، كلية التربية، جامعة سوهاج.

١١- لميحة جودت عواد المناصير (٢٠٠٩م)، "مشكلات التعليم الخاص في المدارس الأساسية الخاصة الأردنية: أساليب التعامل وآليات الضبط"، **مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس**، العدد (٣٣)، الجزء (٢).

١٢- محيّا زيتون(٢٠١٣م)،**التجارة بالتعليم في الوطن العربي: الإشكاليات والمخاطر والرؤية المستقبلية**، القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية.

١٣- معهد التخطيط القومي (٢٠١٦م)، **تقرير التنمية البشرية في مصر عام ٢٠١٦م**، القاهرة: معهد التخطيط القومي.

١٤- ملكة الأبيض (٢٠٠٠م)، "التعليم العام والتعليم الأهلي: مواقف جديدة"، **مجلة التربية القطرية**، قطر، اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم، العدد ١٢٦، السنة ٢٧.

١٥- ميادة محمد فوزي الباسل (٢٠٠١م)، "خصخصة بعض مدارس التعليم العام في مصر"، **مجلة التربية، جامعة الأزهر**، العدد ٩٩، أبريل ٢٠٠١م.

١٦- هالة عبد القادر صبري (٢٠٠٩م)، "جودة التعليم العالي ومعايير الاعتماد الأكاديمي: تجربة التعليم الجامعي الخاص في الأردن"، **المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي**، صنعاء، المجلد الثاني،العدد (٣)، ص ص ٨٩-١٠٤.

١٧- وزارة التربية والتعليم (٢٠١٨م)، **كتاب الإحصاء السنوي للأعوام الدراسية من ٢٠١٠/٢٠١١م حتي ٢٠١٧/٢٠١٨م**، القاهرة: الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار (الموقع الإلكتروني لوزارة التربية والتعليم).

١٨- وزارة التربية والتعليم (٢٠١٨م)، **كتاب الإحصاء السنوي للعام الدراسي ٢٠١٧- ٢٠١٨م**، القاهرة: الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار (الموقع الإلكتروني لوزارة التربية والتعليم).

١٩- وليد المعاني (٢٠٠٨م)، "واقع التعليم العالي في الأردن: نظرة نقدية"، **صحيفة الغد**، الأردن، عمان، سبتمبر ٢٠٠٨م.

٢٠- يوسف عبد الغفار عبد الله (٢٠١٠م)، **التعليم الأساسي والجامعي: تفاعل وارتباط**، البحرين: جامعة مملكة البحرين.

21- Bassett, P. F. (2015), **Reengineering Schools for the 21 Century**, Washington: Phi Delta Kappan.

22- Bjarnason, S. and Others (2009), A New Dynamic: Private Higher Education, **Conference on Higher Education**, Paris: UNESCO.

23- Hennery, E. (2008), **Private Education**, New York: center for independent publishing.

24- Kilmister, A. (2014), Understanding New-Liberalism, **Socialist Outlook International Socialist Group**, No. 3, Spring 2004.

25- Lynch, K. (2006), New Liberalism and Mercerization: The Implication for Higher Education, **European Education Journal**, Vol. 5, No. 1 (2006).

26- Murphy, J. and Others, (ed) (2009), Pathways **to Privatization in Education**. London: Vanderbilt University.

27- Rebort, B. and Others (2015), **Hard Lessons, Public School and Privatization**, New York: The Twentieth Century Fund Press.

28- The World Bank (2014), **The Development in Arab Counters**, Report generated on July 2014. http://microdata.worldbank.org/index.

29- Willian, D. (2009), "Private Schools and Public Schools Achievement", The **Journal of Human Resources**, Vol. 34, No. 4.